S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/575
18 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عرضا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة وفقا للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٢١١ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري دون وقوع حوادث خطيرة، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة. وراقبت القوة المنطقة الفاصلة من مواقع ثابتة وبواسطة دوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية. وقامت قوة الأمم المتحدة أيضا بعمليات تفتيش نصف شهرية تفقدت فيها مستوى التسلح وعدد القوات في مناطق الحد من الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وكما هو الحال في الماضي، منع كلا الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرض كلاهما بعض القيود على حرية تنقل القوة. وساعدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد وعبور الأشخاص للمنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قُدم العلاج الطبي للسكان المحليين عند طلبهم لذلك.

٣ - وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أطلقت أعيرة نارية من إحدى السيارات قرب دمشق على جنديين نمساويين كانا مسافرين على متن مركبة تابعة للأمم المتحدة. ولا تزال السلطات السورية تحقق في هذا الحادث.

٤ - ولا تزال حقول الألغام تشكّل مصدر قلق في منطقة العمليات، وبخاصة في المنطقة الفاصلة. ففي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، قامت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بتعاون وثيق مع كل من السلطات الإسرائيلية والسورية، بإجلاء أحد الرعاة السوريين، الذي أصيب بجروح بعدما داس لغما غرب المنطقة الفاصلة تماما من الجانب الإسرائيلي. وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أجلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك طفلين أصيبا بجروح بسبب انفجار لغم في المنطقة الفاصلة. وعندما قامت فرقة تابعة لقوة الأمم المتحدة بتفتيش المنطقة، انفجر لغم آخر في حقل مجاور.

190599 190599 99-13461

٥ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١ ٠٤٨ جنديا، من بولندا (٣٥٤) وسلوفاكيا (٣٥) وكندا (١٨٦) والنمسا (٤٢٨) واليابان (٤٥). وبحلول آخر أيار/ مايو، سيزداد عدد الجنود السلوفاكيين بـ ٥٨ فردا، حيث سيحلون محل العدد نفسه من الجنود النمساويين. واستعانت القوة في أداء مهامها بـ ٨٢ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وما زال اللواء كاميرون روس يتولى قيادة القوة. وترفق بهذا التقرير خريطة تبيّن انتشار القوة.

ثالثا - الجوانب المالية

٦ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٦/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مبلغا إجماليه ١٠٠ ٤٠٠ ٣٥ دولار لتشغيل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتوزيع هذا الاعتماد، الذي يعادل إجماليه ٠٠٨ ٩٥٠ ٢ دولارات شهريا، مرهون باتخاذ مجلس الأمن قرارا فيما يتعلق بتمديد هذه الولاية.

٧ - وتنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية المقترحة لاستمرار تشغيل القوة في الفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/53/779/Add.1). ورهنا بقرار الجمعية، يُقدر إجمالي تكلفة تشغيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بقوامها الحالي المأذون به، بـ ٥٠٠ ٢٤٧ ٣٣ دولار لمدة سنة واحدة، زائدا مبلغا لحساب دعم عمليات حفظ السلام. وبناء على ذلك، إذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة لما بعد ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩، فإن تكلفة تشغيل القوة ستقتصر على المبالغ المبيّنة أعلاه.

٨ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشاء القوة إلى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩ إلى ٥٣,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قرر المجلس في قراره ١٢١١ (١٩٩٨) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، دعا أيضا الطرفين المعنيين إلى تنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) فورا، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريرا عن التطورات الحاصلة في الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وفي تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/53/550)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، تناولت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا - ملاحظات

١٠ - لا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/ مايو ١٩٧٤ لمراقبة وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق بشأن فض الاشتباك الذي أبرم بين القوات الإسرائيلية والسورية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤، لا تزال تؤدي مهامها بشكل فعال، وبالتعاون مع الطرفين. وظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة ولم يقع أي حادث خطير.

١١ - ورغم الهدوء السائد حاليا في القطاع الإسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكّل خطرا محتملا ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع نواحيها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٤).

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر أساسي. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على هذا التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها أيضا.

١٣ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن أسترعي الانتباه إلى العجز الخطير الحاصل في تمويل القوة. ففي الوقت الراهن تبلغ الاشتراكات غير المسددة حوالي ٥٣,٦ مليون دولار. وهذا المبلغ، الذي يزيد كثيرا عن الميزانية السنوية الحالية للقوة، يشكّل مبالغ مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها قوة مراقبة فض الاشتباك. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة فورا وبالكامل لتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٤ - وختاما، أود أن أشيد باللواء كاميرون روس وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا المهام الكبيرة التي كلّفهم بها مجلس الأمن بفعالية وتفان لواجبهم. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والحكومات التي توفر مراقبين عسكريين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المكلفين بالعمل في هذه القوة.

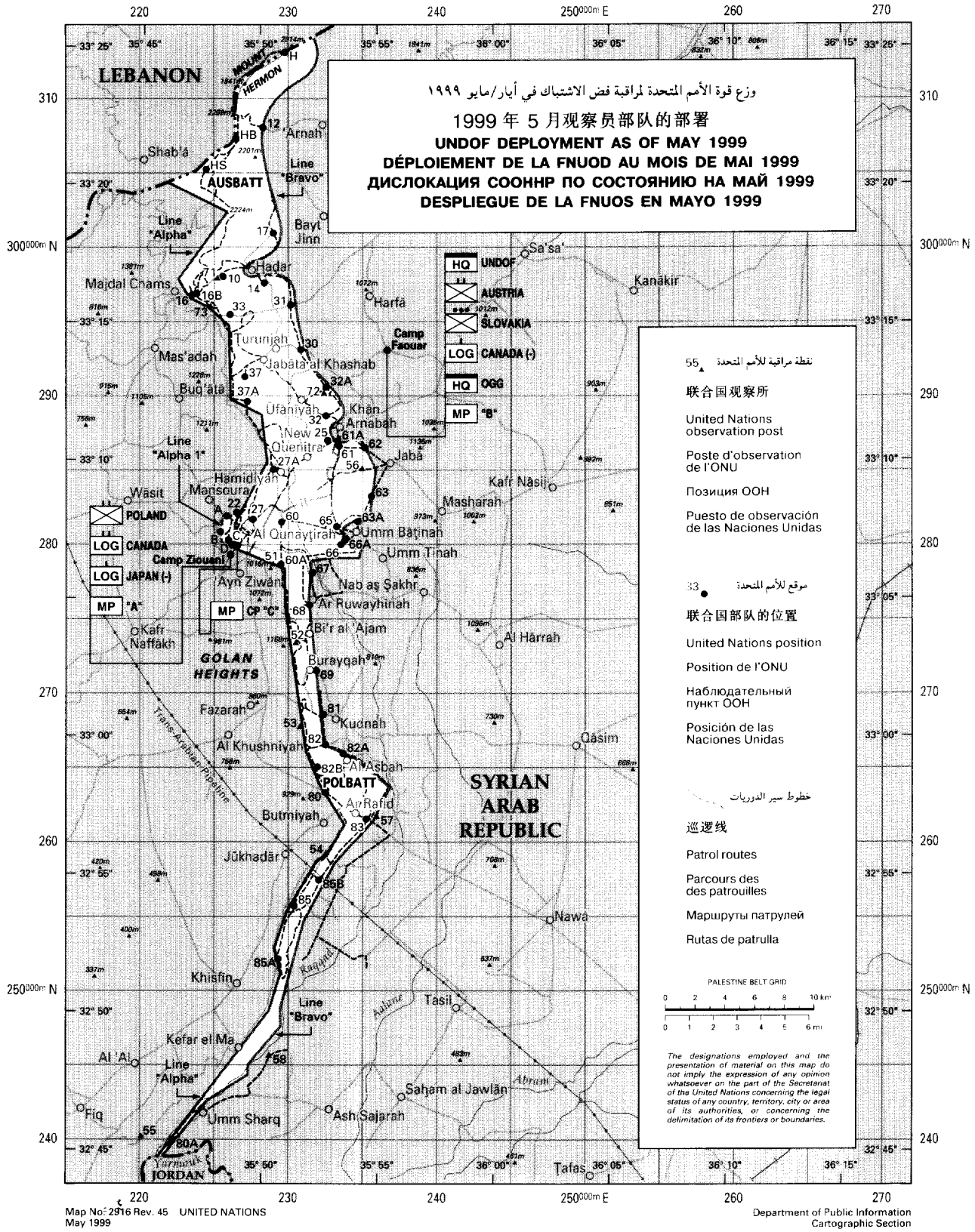

Map No. 2916 Rev. 45 UNITED NATIONS
May 1999

Department of Public Information
Cartographic Section